إفتتاحية العدد

تعاني معظم المجتمعات العربية من ظاهرة هجرة الكفاءات أو ما يسمي بهجرة العقول (Brain drain) والتي تعد بالفعل ظاهرة معقدة تستحق الوقوف عندها والتصدي لها بالدراسة والبحث لما لها من آثار سلبية وخيمة على كافة خطط وبرامج التنمية المختلفة في المجتمعات العربية وذلك من خلال حرمان هذه المجتمعات من سبل الاستفادة من كوادرها وخبراتها ناهيك عن الأضرار الاقتصادية البالغة التي خلفتها. والتي تقدر بحوالي 200 مليار دولار، حيث أنفقت هذه الأموال على التحصيل العلمي على هذه الكفاءات المهاجرة وعلى جلب كفاءات أجنبية بديلة، فالدول العربية تضطر لدفع مبالغ مالية مضاعفة للخبير الأجنبي للاستفادة من خبرته والتي كان من الأجدى والأنسب دفعها للخبير الوطني الذي لن يحول الأموال إلى الخارج على عكس الأجنبي.

ويبدو أن التطور العلمي والتكنولوجي الهائل والمتسارع الذي تشهده دول العالم الغربي والذي يوفر المناخ الملائم لفرص البحث العلمي والذي نتج عنه تطور في أنماط الحياة المعيشية، ساهم بشكل من الأشكال في استقطاب أولئك المتفوقين علمياً وذووا الخبرة والكفاءة والإمكانيات الذهنية العالية للهجرة لتلك الدول للعمل و الاستقرار بها.

فضلاً عن العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها أصحاب الخبرة والمهارة في دولهم والتي تعد الأسباب الجوهرية للهجرة، ومنها غياب الديمقراطية الحقيقية واستبداد الأنظمة السائدة وممارسة القمع السياسي ومصادرة حق المواطن في إستلاك حريته وممارسة حقه الطبيعي في السلطة، تفشي الفساد بكل أشكاله من رشوة ووساطة في أجهزة الدولة في العديد من المجتمعات العربية حيث تشير التقارير الدولية أن الأموال العامة المنهوبة وصلت إلى 300 مليار دولار مما أدى إلى ظهور طبقات برجوازية وإتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء، وتفضيل الحُذّاق والشُطار نتيجة للولاء والعلاقة على أصحاب القدرات

والإمكانيات الثقافية والعلمية وقلة الإنفاق على البحث العلمي وإلحاق الكفاءات بأعمال لاتتناسب إختصاصاتهم ، وضعف المردود المادي للخبراء وأصحاب المهارات العالية، إصدار القرارات غير المدروسة من قبل القائمين على القوى العاملة والتشغيل .

ولمعالجة هذه الظاهرة الخطيرة يتطلب من المجتمعات العربية كافة وضع إستراتيجية واحدة متكاملة تشارك فيها جميع الدول العربية مع المنظمات العربية الدولية المهتمة بهذه الظاهرة والتي على رأسها جامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربي تهدف الى إزالة الحد الأقصى من المعوقات المذكورة آنفاً وخلق البرامج الفعالة في كل قطر من أقطار الوطن العربي للتصدي لها .

والله نسأل السداد والتوفيق

أ . أحميد أحمد أبوصبع
المشرف العام